برنت يتكبد أسوأ خسارة أسبوعية

«أوبك» تدرس الإبقاء على تخفيضات النفط حتى نهاية العام

هوت أسعار الخام أكثر من اثنين بالمئة وتكبد برنت أشد خسارة أسبوعية له فيما يربو على عام بفعل المخاوف من اتساع نطاق فيروس تاجي ظهر في الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، بما قد يكبح الطلب على السفر والطاقة.

أودى الفيروس بحياة 26 شخصا وأصاب أكثر من 800 وأدى إلى تعليق خدمات النقل العام في عشر مدن صينية، في حين ظهرت حالات إصابة في عدة دول آسيوية أخرى وفي فرنسا والولايات المتحدة.

وتحدد سعر التسوية لخام برنت عند 60.69 دولار للبرميل، منخفضا 1.35 دولار بما يعادل 2.2 بالمئة. وهبط خام القياس العالمي 6.4 بالمئة هذا الأسبوع، في أكبر تراجع أسبوعي له منذ 21 ديسمبر 2018.

وأغلقت العقود الآجلة للخام الأمريكي على 54.19 دولار، حيث فقدت 1.4 دولار أو 2.5 بالمئة ونزلت 7.4 على مدار الأسبوع، في أكبر انخفاض أسبوعي منذ 19 يوليو.

وقال فيل فلين، المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب في شيكاجو، "إنه الفيروس التاجي طيلة الوقت، ولا نتلقى أي علامات أن الأوضاع تتحسن."

تخشى السلطات الصحية من تسارع معدلات الإصابة أثناء عطلة السنة القمرية الجديدة مطلع الأسبوع القادم، والتي يستغلها ملايين الصينيين للخروج في رحلات.

ونقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن مصدر في أوبك قوله، إن المنظمة تبحث تمديد تخفيضاتها لإنتاج النفط حتى نهاية العام، إذ إن الأسواق ما زالت تبدو في وضع نزولي، لكن المناقشات تظل في مرحلة مبكرة.

وذكر المصدر أن من المقرر أن تجتمع المنظمة التي تُضم مُصدرين للنفط في مارس، لكنها ربما تجتمع أيضاً في يونيو لاتخاذ قرار بشأن السياسة.

وفي سياق متصل، نقلت وكالة بلتا للأنباء عن رئيس روسيا البيضاء، ألكسندر لوكاشينكو، قوله اليوم الجمعة إن بلاده تبحث عن بدائل للنفط الروسي وتجري مناقشات مع الولايات المتحدة والسعودية والإمارات. وتوقفت إمدادات النفط من روسيا إلى روسيا البيضاء بشكل مفاجئ في الأول من يناير / كانون الثاني، إذ علقت شركات من بينها روسنفت وجازبروم نفط ولوك أويل وسورجوت نفت جاز التسليمات في الوقت الذي تناقش فيه موسكو ومنسك بنود عقدهما فيما يتعلق بإمداد النفط.

المفوضية والمجلس الأوروبي يوقعان اتفاق «بريكست»

عقب توقيع الاتفاقية

وقع كل من رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي، اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ومع توقيع كل من أورسولا فون دير لايين وشارل ميشال رسمياً على الاتفاق، يُحال النص إلى البرلمان الأوروبي في 29 يناير للمصادقة عليه.

ومن المترقب أن يوافق دبلوماسيون من الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي على الاتفاق خطياً يوم الخميس المقبل، ما يضمن خروجا منظما لبريطانيا من الاتحاد في منتصف ليل 31 يناير، وفقاً لما نقلته وكالة "فرانس برس".

وغرّدت رئيسة المفوضية فون دير لايين "وقعنا شارل ميشال وأنا للتو على اتفاق انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ما يمهد الطريق أمام المصادقة عليه من جانب البرلمان الأوروبي".

بدوره غرد ميشال قائلاً "الأمور حتما ستتغير لكن صداقتنا ستبقى. نفتح فصلاً جديداً كشركاء وحلفاء". وأضاف بالفرنسية "أتطلع لكتابة هذه الصفحة معاً".

وأظهرت الصور الرسمية لمراسم التوقيع، والتي أجريت قبيل الفجر في مقر المجلس الأوروبي في بروكسل، كبير المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه وهو يتابع الإجراءات.

منوتشين: الاتفاق التجاري مع لندن أولوية قصوى

ستيفن منوتشين

قال ستيفن منوتشين وزير الخزانة الأميركي إن الولايات المتحدة تأمل في التوصل "هذا العام" إلى اتفاق تجاري مع المملكة المتحدة، في أعقاب "بريكست".

وبحسب "الفرنسية"، فقد صرح الوزير متحدثاً عن البريطانيين في المنتدى الاقتصادي العالمي أن الاتفاق "أولوية قصوى بالنسبة للرئيس دونالد ترمب، ونأمل أن نبرمه معهم هذا العام، وهو ما سيكون، في رأينا، جيداً لهم ولنا".

وأضاف ويلبر روس، وزير التجارة الأميركي متحدثاً في الندوة الصحافية نفسها أنه "توجد مشكلات أقل بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة مما هناك بين أي منا والاتحاد الأوروبي. اقتصادانا متشابهان إلى حد بعيد، فهما موجهان إلى حد كبير نحو الخدمات، مع وفرة في الخدمات المالية، وتوجد بالفعل درجة عالية من الاندماج والتنسيق بينهما. لذلك يجب أن يكون الأمر أسهل".

وبعد التوصل إلى هدنة تجارية مع الصين، وتوقيع اتفاق تبادل حر مع كندا والمكسيك، يسعى الرئيس الأميركي الذي يفتخر بقدرته على عقد "صفقات"، للمواصلة على الوتيرة نفسها.

وصرح ترمب في دافوس أنه يأمل أيضا في عقد اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي قبل الانتخابات في (نوفمبر).

وأوضح وزير التجارة الأميركي أن الرئيس ترمب يطالب بالتوصل لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي قريباً، ولكنه لم يضع مهلة لإبرام هذا الاتفاق.

وأضاف في مؤتمر صحافي في المنتدى الاقتصادي العالمي في المنتدى" لقد اتخذ قراراً مفاداه أنه طالما كانت المفاوضات تجدي نفعا، سوف يستمر في التفاوض"، فيما ذكر وزير الخزانة: "نحن لا نضع مواعيد تعسفية".

ومع ذلك، كرر الوزيران تحذير ترمب بأن واشنطن سوف تفرض رسوماً على واردات السيارات الأوروبية في حال عدم التوصل لاتفاق.

وقال روس إن المفاوضات مع لندن سوف تكون أسهل من المباحثات مع بروكسل، مشيراً إلى أوجه التشابه بين الاقتصادين البريطاني والأميركي والعلاقات الوثيقة بين خدماتهما المالية.

من جهة أخرى، قال برونو لو مير وزير الاقتصاد الفرنسي، إن فرنسا والولايات المتحدة اتفقتا على سبيل للمضي قدما في المحادثات بشأن نظام دولي لفرض الضرائب على الخدمات الرقمية.

وأضاف لو مير أنه اتفق مع نظيره الأميركي، ستيفن منوتشين، على أنه لا يجب أن يشير تفويض المحادثات إلى احتمال أن يكون النظام الجديد اختياريا.

ويزيل الاتفاق عائقاً كان قد نشأ الشهر الماضي، عندما اقترح منوتشين جعل النظام، قيد التطوير في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اختيارياً بصورة فعلية للشركات.

ويأتي الاتفاق الجديد، الذي تم التوصل إليه في اجتماع في قمة دافوس، بعد يوم واحد من تراجع فرنسا والولايات المتحدة عن نزاع تجاري أوشكتا على الدخول فيه، بشأن ضريبة تفرضها فرنسا على المبيعات المحلية لشركات الإنترنت العملاقة.

وكانت فرنسا قد فرضت العام الماضي ضريبة على خدمات الإنترنت لكنها تعهدت برد أي أموال يتم تحصيلها من الشركات إذا تم التوصل إلى الاتفاقية الدولية لضريبة الخدمات الرقمية التي تقترحها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتقول الولايات المتحدة إن الضريبة الفرنسية تستهدف على نحو غير عادل الشركات الأميركية وهددت بفرض رسوم إضافية انتقامية على منتجات فرنسية مثل الجبن.

«المركزي الليبي»: تعطيل النفط يجب أن يتوقف

صادق الكبير

أبلغ محافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس رويترز أن الحصار المضروب على موانئ رئيسية لتصدير النفط في ليبيا يضر بالاقتصاد ويجب رفعه سريعا، مضيفا أن ميزانية 2020 قد تسجل عجزا بسببه.

وقال صادق الكبير خلال مقابلة في لندن "النفط يمثل 93 إلى 95 بالمئة من إجمالي الإيرادات ويغطي 70 بالمئة من إجمالي الإنفاق. هذه رصاصة في الرأس، ستؤذي ليبيا والشعب الليبي.. يحدونا أمل كبير أن تُحل الأزمة بأسرع وقت ممكن لأنها تضر بالجميع."

كان فائز السراج رئيس الوزراء في الحكومة الليبية المعترف بها دوليا قد حذر من كارثة في حالة عدم رفع الحصار الذي تفرضه قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) بقيادة خليفة حفتر، والذي يكاد يوقف إنتاج النفط تماما.

كان إنتاج النفط الليبي قبل ذلك 1.2 مليون برميل يوميا.

وقال الكبير إن البنك المركزي لم يتفق بعد على ميزانية للعام 2020 مع الحكومة المعترف بها دوليا، والتي اقترحت عجزا قدره 17.5 مليار دينار.

وتابع "رفضنا ذلك وطلبنا منهم تقليص الإنفاق،" مضيفا أن العجز يظل احتمالا قائما بسبب الحصار النفطي.

وفي 2019، كانت حكومة طرابلس تخطط للتخلص من العجز لكنها واجهت حملة عسكرية تشنها قوات حفتر، مما اضطرها إلى دفع الأموال مقابل السلاح والدعم اللوجستي لقواتها.

ولم يذكر المسؤولون إن كان العام الماضي قد شهد عجزا.

وقال الكبير إن السلطات حققت 23.8 مليار دينار في 2019 من رسوم على مبيعات العملة الصعبة بدأ العمل بها في 2018 في إطار إصلاحات اقتصادية. وقال إن حصيلة الرسوم بلغت 13.2 مليار دينار في 2018.

يواجه الكبير تحديا من المسؤولين في شرق ليبيا، الذين أقاموا حكومتهم الخاصة وفرعا للبنك المركزي يبيع السندات خارج النظام المالي الرسمي لجمع التمويل.

وقال الكبير إن الدين الوطني أصبح 50 مليار دينار، جميعه بالعملة المحلية.

يشكو المسؤولون في الشرق من عدم انتفاعهم بإيرادات النفط، لكن المسؤولين في طرابلس ينفون التهمة حيث يمول البنك المركزي في العاصمة بعض أجور موظفي الدولة وإمدادات الوقود المخصصة للشرق.

ورفض الكبير الإدلاء برقم لحجم الاحتياطي الأجنبي لكنه قال إنه زاد قليلا في العامين الأخيرين، بالتزامن مع استقرار إنتاج النفط على نحو أفضل عنه بعد ثورة 2011.

«تهدئة رقمية» بين باريس وواشنطن في دافوس

برونو لومير

قال وزير المالية الفرنسي، برونو لومير، إن فرنسا توصلت لاتفاق مع الولايات المتحدة حول أساس محادثاتهما المستقبلية بشأن ضريبة رقمية عالمية على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقال لومير خلال المنتدى الاقتصادي العالمي بمنتجع دافوس في سويسرا "أجرينا محادثات مطولة مع وزير الخزانة الأميركي وأمين عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويسعدني أن أعلن لكم أننا توصلنا لاتفاق بين فرنسا والولايات المتحدة يوفر الأساس للعمل على فرض ضريبة رقمية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، وفقاً لوكالة "رويترز".

وأضاف: "إنها أنباء جيدة لأنها تقلل خطر فرض عقوبات أميركية وتفتح المجال للتوصل إلى حل دولي بشأن الضريبة الرقمية".

من جهته، قال وزير المالية البريطاني، ساجد جاويد، في وقت سابق في دافوس، إن لندن تعتزم المضي قدماً في خططها لتطبيق فرض ضريبة رقمية في أبريل المقبل، مؤكداً أنه سيتم التخلي عن هذا التشريع في حال التوصل إلى حل دولي.

لكن على صعيد آخر، يبدو أن هناك جوانب أخرى للخلافات بين واشنطن من جانب وفرنسا من جانب آخر، وربما تؤثر بدورها على تحرك المفاوضات التجارية، أو تستغل كأوراق "ضغط محتملة"... إذ مارست الولايات المتحدة، الأربعاء، ضغوطاً على فرنسا لحملها على اتخاذ "إجراءات أمنية قوية" ضد اختراقات محتملة قد تتيحها شبكات الجيل الخامس التي تطورّها شركة الاتصالات الصينية "هواوي"، محذّرة من أن عدم القيام بذلك قد يؤثر على التبادلات الاستخباراتية بين واشنطن وباريس.

لاجارد: سياسة المركزي الأوروبي لا تعمل بنظام آلي

كريستين لاجارد

قالت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي إنه من السخف الاعتقاد بأن سياسة البنك تعمل بنظام آلي وإنها لن تتغير حتى تنتهي مراجعة مدتها عام لاستراتيجية المركزي.

وقالت لاجارد لتلفزيون بلومبرج "الاعتقاد بأنها (السياسة) طيار آلي، هذا سخف... هناك توقعات استرشادية للمستقبل وهي قوية، وهي تحدد جدولاً زمنيا شديد الوضوح لكنها تعتمد على الحقيقة. دعونا ننظر إلى الحقائق، دعونا ننظر إلى كيفية تطور الاقتصاد".

وكان مجلس حكام البنك المركزي الأوروبي قد قرر في اجتماعه في فرانكفورت الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة تاريخياً، كما قرر استمرار العمل بحزمة "التسهيل الكمي" لشراء السندات، بحسب متحدث.

وأضاف المتحدث أن مجلس الحكام قرر أيضا "إطلاق مراجعة لاستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي"، ووعد بالكشف عن مزيد من التفاصيل في وقت لاحق. وعقب مؤتمرها الصحافي الأول الشهر الماضي بعد توليها منصبها رئيسة للبنك، وعدت كريستين لاغارد بأن "لا تترك أي شاردة أو واردة" في المراجعة المزمعة.

وستبحث المراجعة، المقرر أن تنتهي هذا العام، التضخم الذي يقل عن هدف 2%، والأدوات التي يجب على البنك استخدامها لتحقيق ذلك. وكانت آخر مراجعة أجراها البنك في العام 2003 قبل سنوات من تدخله الواسع جدا في الأسواق المصرفية وسط أزمة مالية واقتصادية.

ويمثل هذا العام مرحلة جديدة لرئاسة لاغارد بعد أن أمضت أشهرها الأولى في السعي لإصلاح الانقسامات بين صانعي السياسات، بعد أن اندلعت أثناء رئاسة سلفها ماريو دراغي. وقال الخبير الاقتصادي كارستن بريغنسكي من بنك "آي إن جي" إن "أهم جزء من المراجعة سيكون تحديد استقرار الأسعار وكيف يمكن الوصول إليه". وأضاف أن البنك هدف في معظم نشاطاته أن يكون التضخم "قريبا من – ولكن تحت – نسبة 2%" لكي يصل إلى هدفه بتحقيق استقرار الأسعار في منطقة اليورو... ولكن وعلى مدى السنوات السبع الماضية، فشل في تحقيق هذا الهدف رغم تجارب السياسة غير المسبوقة.

وبين الخيارات، هدف التوصل إلى نسبة تضخم "قريبة" من 2%. ويعني ذلك أن البنك لن يتوقف عندما يصل التضخم إلى 2%، بل إنه سيسمح له بالارتفاع قليلا عن هذه النسبة. وسيسمح له ذلك "بالتمهل" والالتزام بمعدلات الفائدة السلبية لفترة أطول، بحسب بريغنسكي.

وإضافة إلى ذلك، فستتطرق المراجعة إلى مسائل بينها جعل القرارات أكثر توافقية، والتأثيرات الجانبية لأدوات السياسة مثل شراء السندات ومعدلات الفائدة السلبية، وكيفية أخذ التغير المناخي في الاعتبار.

وجعلت لاغارد من التحرك بشأن التغير المناخي أحد أهداف البنك المركزي، بما في ذلك من خلال برنامج شراء السندات ودور البنك الإشرافي، وفي الوقت ذاته الحفاظ على استقرار الأسعار بوصفه المهمة الرئيسية للبنك.

وصرحت في مؤتمر صحافي في فرنكفورت الخميس أن البنك سيدرس الدور الذي يمكن أن يلعبه في مكافحة التغير المناخي في إطار مراجعة سياساته، محذرة من "خطورة عدم التحرك". وقالت إنه رغم أن استقرار الأسعار هو أولوية البنك "يجب على الأقل أن نحاول استكشاف كل مجال نستطيع من خلاله المشاركة بالفعل".

وفيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه منطقة اليورو، كانت لاغارد ألمحت في ديسمبر / كانون الأول الماضي إلى أن المخاطر أصبحت "أقل وضوحا".

ومنذ ذاك الحين، تزايدت المؤشرات على السحب التي بدأت تغطي سماء الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الخروج الفوضوي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير الجاري. وأشار صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي إلى "ارتفاع مستقبلي طفيف في النمو العالمي" رغم أن "أخطاء في السياسة" يمكن أن تعيق ذلك. ورغم أن حدة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد تراجعت بعد إبرام اتفاق تجارة أولي بين البلدين، فإن الرئيس الأميركي دونالد ترمب وجه تهديدات جديدة تتعلق بفرض رسوم جمركية على واردات بلاده من السيارات الأوروبية.

صناديق السندات والأسهم الأميركية تستقطب 25 مليار دولار

قال بنك أوف أميركا، إن صناديق الأسهم والسندات العالمية شهدت المزيد من التدفقات في الأسبوع المنتهي ، وإن من المرجح أن تستمر "مرحلة الصعود" التي لا تستند إلى عوامل منطقية في الأسواق في الربع الأول، إذا واصل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) ضخ السيولة.

وقال بنك أوف أميركا مستنداً إلى بيانات إي.بي.إف.آر إن صناديق السندات جذبت 16.2 مليار دولار وإن صناديق الأسهم استقطبت 8.5 مليار دولار في الأسبوع الماضي حتى في الوقت الذي اهتزت فيه الأسواق، بفعل مخاوف بشأن انتشار فيروس مميت في الصين.

وفي إشارة إلى وفرة في الأسواق، قال بنك أوف أميركا إن الذروة التي بلغها كل من تكوين المراكز في الأسهم وضخ بنوك مركزية للسيولة، والانخفاض الشديد للتقلب في أسواق الصرف، وتكوين السندات لفقاعات، وبلوغ عوائد السندات مستويات متدنية جديدة من بين المحفزات التي قد تخرج موجة الصعود عن مسارها.

وقال البنك إنه سيشتري عقد خيار بيع، الذي يستخدمه المستثمرون للتحوط من انخفاضات في الأسعار، مع اقتراب المؤشر ستاندرد آند بورز 500 من مستوى 3500 نقطة.

الدولار يهبط أمام الين وسط طلب على الملاذات الآمنة

تراجع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني الذي يعد ملاذا آمنا وسط قلق المستثمرين من أن انتشار فيروس ظهر في الصين قد يضر بالسفر والطلب الاقتصادي.

وأكدت المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها حالة إصابة أمريكية ثانية بالفيروس التاجي القادم من الصين، وقالت إنه يجري فحص ما قد يصل إلى 63 حالة محتملة مع استمرار انتشار المرض المميت أحيانا في أنحاء العالم. أودى الفيروس المكتشف حديثا بحياة 26 شخصا وأصاب أكثر من 800. وحتى الآن، تركزت حالات الإصابة وجميع الوفيات في الصين، حيث فرضت السلطات قيودا صارمة على السفر والتجمعات.

وأمام الين، الذي يستقطب المستثمرين في أوقات الضغوط الجيوسياسية أو المالية نظرا لوضع اليابان كأكبر دائن في العالم، تراجع الدولار 0.22 بالمئة إلى 109.24 ين.